

دور آليات حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي - دراسة تطبيقية ببعض الشركات المسعرة في البورصة بالجزائر -

The role of corporate governance mechanisms in exercising accounting reservation
- An applied study of some companies listed on the stock exchange in Algeria -

ط.د بلال نصيرة¹ Bilal Necira ؛ د. صالح حميداتو² Salah Hamidatou ؛ ط.د طيب قويدر³ Tayeb Kouider

¹ جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، bilal-necira@univ-eloued.dz

² جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، hamidatou-salah@univ-eloued.dz

³ جامعة المنار (تونس)، Tayebkouider1@gmail.com

تاريخ النشر: 08/06/2021

تاريخ القبول: 01/06/2021

تاريخ الاستلام: 05/03/2021

ملخص: تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور آليات حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر، وقد تم إجراء دراسة تطبيقية على مستوى بعض الشركات المسعرة في البورصة بالجزائر (شركة أليانس للتأمينات وشركة صيدال وبيوفارم للصناعات الصيدلانية)، حيث تم توزيع استبيان على عينة من الأطراف الداخلية والخارجية المعنية بتطبيق آليات حوكمة الشركات بالجزائر. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن آليات حوكمة الشركات بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر تساهم في ممارسة التحفظ المحاسبي بواسطة آلية مجلس الإدارة، والتي تعتبر آلية داخلية لحوكمة الشركات. **الكلمات المفتاحية:** آليات حوكمة الشركات، التحفظ المحاسبي، الشركات المسعرة في البورصة بالجزائر.

تصنيف JEL: G390، M410.

Abstract: This study aims to find out the role of corporate governance mechanisms in practicing accounting reservation in companies listed on the stock exchange in Algeria, and an applied study was conducted at the level of some companies listed on the stock exchange in Algeria (Alia Nass Insurance Company, Saidal and Biopharm Pharmaceutical Industries), where a questionnaire was distributed to a sample of Internal and external parties concerned with implementing corporate governance mechanisms in Algeria.

The study concluded with a set of results, the most important of which is that corporate governance mechanisms in companies listed on the stock exchange in Algeria contribute to the exercise of accounting reservation, through the board of directors mechanism, which is considered an internal mechanism for corporate governance.

Keywords: Mechanisms of corporate governance, accounting reservation, companies listed on the stock exchange in Algeria. **JEL Classification Codes:** G390, M410.

Abstrait: Cette étude vise à connaître le rôle des mécanismes de gouvernement d'entreprise dans la pratique de la réservation comptable dans les sociétés cotées en bourse en Algérie, et une étude appliquée a été menée au niveau de certaines sociétés cotées en bourse en Algérie (Alia Nass Insurance Company, Saidal et Biopharm Pharmaceutical Industries), où un questionnaire a été distribué à un échantillon de parties internes et externes concernées par la mise en œuvre des mécanismes de gouvernement d'entreprise en Algérie.

Cette étude vise à connaître le rôle des mécanismes de gouvernement d'entreprise dans la pratique de la réservation comptable dans les sociétés cotées en bourse en Algérie, et une étude appliquée a été menée au niveau de certaines sociétés cotées en bourse en Algérie (Alia Nass Insurance Company, Saidal et Biopharm Pharmaceutical Industries), où un questionnaire a été distribué à un échantillon de parties internes et externes concernées par la mise en œuvre des mécanismes de gouvernement d'entreprise en Algérie.

Mots clés: mécanismes de gouvernement d'entreprise, réservation comptable, sociétés cotées en Algérie. **Classification JEL:** G390, M410

1. مقدمة:

شهدت الشركات المسعرة في البورصة بالجزائر في الآونة الأخيرة اضطرابات وانهيارات لأسهمها، ويرجع عدة باحثين أن سبب هذه الاضطرابات والانهيارات عائدة إلى عدم ممارسة التحفظ المحاسبي بواسطة الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات من خلال آليات الحوكمة المطبقة، إلا أن البعض الآخر لا يعتبر أن غياب ممارسات التحفظ المحاسبي سبب في حدوث مثل هذه الاضطرابات.

ومن خلال ماسبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة دور آليات حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؟
وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين التدقيق الداخلي والتحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين التدقيق الخارجي والتحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؟

1- فروض الدراسة:

استنادا إلى ما توصلت إليه الدراسات السابقة، واستنتاجا من الإطار النظري للدراسة، يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

1-1 الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر.

2-1 الفروض الفرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين التدقيق الداخلي والتحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين التدقيق الخارجي والتحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر.

2- أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث مما تشهده الشركات المسعرة في البورصة بالجزائر من عدة اضطرابات متعلقة بالجانب المالي، كذلك تدهور قيمة الأسهم بهذه الشركات بصفة تدريجية، لذلك تطرقنا إلى هذه الدراسة من أجل الوقوف على هذه التحولات والاضطرابات، وخاصة فيما يخص تطبيق آليات الحوكمة في الشركة والمشاكل الناجمة عن نظرية الوكالة، كما أن التحفظ المحاسبي يعتبر من أهم الممارسات التي تساهم في تحسين الوضع المالي لتلك الشركات.

3-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تسليط الضوء على آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية، وماهية التحفظ المحاسبي؛
 - إبراز الدور الذي تلعبه آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية في مساهمتها بممارسة التحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؛
 - معرفة أهم الآليات التي تساهم في ممارسة التحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر.
- 4-منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استعان الباحث بمجموعة من المناهج تتمثل في الآتي:

- 1-4 المنهج الاستنباطي: التعرف على أنماط المشاكل المرتبطة بالدراسة؛
- 2-4 المنهج الوصفي: من أجل تكوين الأساس النظري والفكري للدراسة؛
- 3-4 المنهج التحليلي: لتحليل البيانات المستخرجة من استمارة الاستبيان؛
- 4-4-1 المنهج التاريخي: من أجل الاطلاع على الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة.
- 5-حدود الدراسة:
- 1-5 الحدود المكانية: حصرت الدراسة على شركة أليانس للتأمينات وشركة صيدال وبيوفارم للصناعات الصيدلانية؛
- 2-5 الحدود الزمنية: أخذت الدراسة سنة 2020 كحدود زمنية لإجراء الدراسة التطبيقية؛
- 6-الدراسات السابقة:

نستعرض الدراسات من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

دراسة بشرى نجم عبد الله المشهداني وأنمار محمد حميد (2019) بعنوان "قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج Basu لقياس درجة التحفظ المحاسبي في عينة من الشركات المساهمة البالغ عددها 25 شركة وللمدة 2007-2011 وقد توصل الباحثان إلى أن معظم الشركات المساهمة المدرجة في السوق المذكور تمارس التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي وأن القطاعات الاقتصادية والتي شملت كل من قطاع المصارف والاستثمار والتأمين والصناعة والزراعة والسياحة والفنادق.

دراسة عبد الرحمن عادل خليل ومحمد قاسم حسن محمد العزاني (2017) بعنوان: "التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح-دراسة ميدانية-" هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة واستمرارية تدفق الأرباح وبيان العلاقة بين التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات والمقدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية والتعرف على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتمثيل الصادق للأرباح المحاسبية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات والتمثيل الصادق للأرباح المحاسبية ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة والمقدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة واستمرارية تدفق الأرباح.

دراسة كرار سليم عبد الزهرة (2017) بعنوان "ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة" هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق التحفظ المحاسبي وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية وقيمة الشركة بالتطبيق على 09 من المصارف العراقية التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2005-2015 وقد توصل الباحث إلى تباين التزام المصارف بتطبيق التحفظ المحاسبي وانخفاض حجم كفاءة القرارات الاستثمارية والقيمة الدفترية للأصول عن قيمتها السوقية وأن هناك أثر عكسي ضعيف للتحفظ على قيمة الشركة

دراسة نصر طه حسين (2015) بعنوان "حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والقرارات المالية-أدلة عملية من البيئة السعودية-" هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مفهوم التحفظ المحاسبي بشكل متكامل ولتحقيق ذلك تقوم الدراسة باستكشاف مدى تأثير آليات الحوكمة على إتباع الشركات لسياسة التحفظ المحاسبي ومدى انعكاس تلك السياسة على القرارات المالية للشركة وتعتمد الدراسة على صياغة ثلاث نماذج تطبيقية، الأول لاختبار تأثير آليات الحوكمة على التحفظ المحاسبي، الثاني لدراسة تأثير التحفظ على قرار إدارة السيولة داخل الشركة، والثالث لاختبار تأثير التحفظ على قرار مصدر التمويل ما بين الملكية أو الدين وقد توصلت نتائج الدراسة فيما يخص علاقة التحفظ بآليات الحوكمة أن كل من نسبة المديرين المستقلين وجودة لجان المراجعة تؤثر على مقدار التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بينما كل من حجم مجلس الإدارة وازدواج الأدوار لا تؤثر على تلك السياسة وفيما يتعلق بتأثير التحفظ المحاسبي على المرونة المالية، أشارت النتائج إلى وجود تأثير للتحفظ المحاسبي على قرارات الإدارة في تحديد حجم السيولة واختيار مصدر التمويل.

2. الإطار النظري لحوكمة الشركات.

1.2 مفهوم حوكمة الشركات:

هناك عدة تعريفات لحوكمة الشركات، حيث أنه لا يوجد تعريف موحد لها، ونذكر أهمها فيما يلي:

1.1.2 تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED):

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها عبارة عن الوسائل الداخلية يتم من خلالها تشغيل الشركات والتحكم بها، والتي تضمن مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها، وأيضا مصلحة الآخرين (IFC, 2004, p. 04).

2.1.2 تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC 2007):

عرفت مؤسسة التمويل الدولية حوكمة الشركات بأنها نظام يتم من خلاله التحكم في أعمال الشركة وإدارتها (مدحت محمد، 2015، صفحة 64).

3.1.2 كما عرفت من منطق آخر على أنها عبارة عن مجموعة من الآليات والمبادئ والإجراءات والقوانين والنظم والإجراءات التي تضمن مجموعة من الخصائص كالانضباط والشفافية والعدالة وإدارة المخاطر... الخ، وذلك بغرض تحقيق جودة الأداء التي تعظم بدورها قيمة المنشأة بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف من مساهمين وإدارة الشركة وأصحاب المصالح للمجتمع ككل (السعيد مبروك، 2019، صفحة 05).

وعموما تعرف حوكمة الشركات على "أنها مجموعة المبادئ والقواعد والقيم التي تنظم سير الشركة في ظل نظرية الوكالة (الموكل والوكيل)".

2.2 آليات حوكمة الشركات:

تعتمد حوكمة الشركات على جملة من الآليات سيتم التطرق إليها من حيث بعدها الداخلي والخارجي وهي كما يلي (عابي و سردوك، 2017، الصفحات 471-472):

1.2.2 الآليات الداخلية:

تقوم آليات حوكمة الشركات الداخلية على تحقيق أهداف الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة، وتتمثل هذه الآليات فيما يلي:

1.1.2.2 مجلس الإدارة:

يذكر كل (H and Harianto F 1989, Singh)، من أن الباحثين والممارسين والناشطين في مجال حوكمة الشركات، يعتبرون أن مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة.

2.1.2.2 لجنة المراجعة:

تم ظهور مفهوم هذه اللجنة بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار قانون ساربنكس أكسلي في سنة 2003، الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة المراجعة لما لها من دور هام في منع تلك الانهيارات المالية في المستقبل، وذلك من خلال دورها في إعداد القوائم المالية وكذلك في زيادة استقلالية كل من المدقق الداخلي والخارجي،

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك العديد من الدول الأخرى مثل كندا وفرنسا وألمانيا وماليزيا وسنغافورة قد ظهر فيها مفهوم هذه اللجنة سابقا في الحوكمة.

3.1.2. التدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي يقوم بعمل مهم وفعال حيث تقوم بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة.

2.2.2. الآليات الخارجية:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجية على الشركة، ويمكن ذكر الآليات الخارجية للحوكمة، والتي تطرقت لها جملة من الأدبيات كما يلي:

- عمليات الاندماج والاستحواذ؛
- التدقيق الخارجي؛
- التشريعات والقوانين.

3.2. الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات:

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي (بن محسن الحمدي، 2020، الصفحات 42-43):

1.3.2. المساهمون:

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم.

2.3.2. مجلس الإدارة:

وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للمؤسسة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3.3.2. الإدارة:

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة.

4.3.2. أصحاب المصالح:

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الموردين والدائنين والعملاء والموظفين.

3. الدراسات الأدبية والنظرية للحفاظ المحاسبي.

1.3. تعريف الحفاظ المحاسبي:

يعرف الحفاظ المحاسبي تقليديا على أنه ممارسات محاسبية لا تتوقع أي ربح ولكنها تتوقع كل الخسائر (Bliss, 1924)، كما صرح (Watts, 2003) أن قدرة الحفاظ على الحد من السلوكيات الانتهازية للمدير يمكن أن يزيد من قيمة الشركة، وبالتالي حماية مصالح المساهمين الأقلية، كما أن الحفاظ المحاسبي يفيد حوكمة الشركات للتعرف فورا على الخسائر ويمكن اتخاذ سريع لتحديد الأسباب الكامنة وراء ذلك.

وأظهرت الأدلة أن المحاسبة المحافظة أكثر فائدة في التحكم في تكلفة القرارات دون المستوى الأمثل مما لو تم الإبلاغ عن الأرباح بشكل محايد أو متحيز (Kwon, 2005)، وأفاد كل من (Lafond and Watts, 2008)، أن الحفاظ يفيد المديرين من إخفاء المعلومات غير المواتية، لأن الحفاظ المحاسبي يوفر معلومات قوية عن المكاسب التي يمكن التحقق منها والخسائر المحتملة حيث مارست الشركة المفلسة في المملكة المتحدة درجة أقل من المحافظة قبل فشلها (Mohamed yunos et al, 2014, p. 05).

2.3. قياس الحفاظ المحاسبي:

اقترح الباحثون عدة نماذج لقياس الحفاظ المحاسبي وستتطرق الدراسة الحالية إلى ذكر وشرح بعض منها كما يلي:

1.2.3. نموذج Basu: أسس هذا النموذج سنة 1997، حيث أنه يتنبأ بتراجع عائدات الأسهم وبالمقارنة مع الأخبار الجيدة (العوائد الإيجابية)، فإن معامل عوائد الأسهم يتزايد عندما تكون لدى الشركة أخبار سيئة (عوائد سلبية).

2.2.3. نموذج Beaver and Ryam: جاء هذا النموذج سنة 2000م بعد نموذج Basu، ليقوم باستخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لإعداد القوائم المالية، حيث أن الزيادة في قيمة السوق إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية أكثر من الواحد (1) هي دليل على ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي، أما في حالة كانت النسبة تساوي الواحد (1) فإن ذلك يعني أن التغيرات في القيمة السوقية لحقوق الملكية ترجع على تفسيرات في القيمة الدفترية (Meligi, 2010).

3.2.3. نموذج مدخل المستحقات:

حلل كل من Givoly و Hayn سنة 2000م التغير في التحفظ المحاسبي عبر الزمن، حيث أن الاهتمام كان محدودا عند دراسة تأثير هيكل ملكية الشركات على التحفظ المحاسبي باستخدام مقاييس مختلفة كالتحفظ على أساس الاستحقاق، لذلك سعت هذه الدراسة إلى سد الفجوة في الأدبيات عن طريق التحقق من العلاقة بين هيكل ملكية الشركات والتحفظ المحاسبي.

4.2.3. نموذج مؤشر C-Score:

قام كل من Watts و Khan سنة 2007م ببناء هذا النموذج، وهو يقيس درجة التحفظ المحاسبي لمدة سنة واحدة، كما يعمل أيضا على تطوير فرضيات التحفظ المحاسبي على الأرباح وحجم الشركة والرافعة المالية، إذ استخدمت هذه المتغيرات الثلاثة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي المشروط ونسبة الاحتياطات الخفية في الميزانية العامة، حيث عندما ترتفع قيمة هذا المؤشر دليل عن ممارسة التحفظ المحاسبي من قبل الشركات بشكل كبير (محمد عبيد، 2017، الصفحات 16-17).

3.3. عواقب مكلفة للتحفظ المحاسبي:

تشير مجموعة كبيرة ومتنامية من الأدبيات من منظور معيار المحاسبة، أن التحفظ المحاسبي لم يعد ينظر إليه على أنه خاصية أساسية للبيانات المالية، كما أن الحياد وليس التحفظ هو سمة أساسية من سمات العرض المخلص للبيانات المالية، ويساعد المستخدمين على فهم الأداء الأساسي للشركات المبلغ، في حين إن التحفظ قد يؤدي إلى التحيز مثل إدارة الأرباح المتناقصة، وعلاوة على ذلك تدعم الدراسات النظرية والتجريبية وجهة النظر القائلة بأن المحافظة المحاسبية هي طريقة مكلفة للتخفيف من مشاكل الوكالة المتعلقة بالديون، كما أن تطوير الخصائص الإحصائية والمعلوماتية للمحافظة، تظهر التحفظ المحاسبي من شأنه أن يقلل من كفاءة التعاقد على الديون.

كما يشير النموذج النظري ل Li (2013) إلى أن التحفظ المحاسبي يقلل من كفاءة عقود الديون عندما تكون إعادة التفاوض بشأن التعهدات غير قابلة للتطبيق أو ناتجة عن تكاليف عالية جدا.

يؤدي كذلك التحفظ المحاسبي إلى تسريع انتهاء تعهدات الديون، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تكبد المقترضين تكاليف، حيث أنه وجد Beneish and Press سنة 1993 أن التقصير الفني يؤدي إلى زيادات كبيرة في التكاليف التي يعاني منها المقترضين فيما يتعلق بإيجاد مصادر بديلة للتمويل أو إعادة هيكلة الديون أو تغيير العمليات (Tri et al, 2015, p. 09).

4.3. أنواع التحفظ المحاسبي:

ميزت العديد من الدراسات الأدبية والدراسات المحاسبية بين نوعين من أنواع التحفظ المحاسبي وهما التحفظ المحاسبي المشروط (Conditional conservatism) والتحفظ المحاسبي غير المشروط (Unconditional conservatism).

1.4.3. التحفظ المحاسبي المشروط:

عرف (Smk Mo Savi, 2010) أن التحفظ المحاسبي المشروط يعني تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح بصفة دورية مثل طريقة السوق أو التكلفة أيهما أقل لتقييم المخزون السلعي، وطريقة معالجة الانخفاض في قيم الأصول الملموسة وغير الملموسة، حال ظهرت مؤشرات دالة على ذلك.

2.4.3. التحفظ المحاسبي غير المشروط:

يعرف التحفظ المحاسبي غير المشروط على انه اختيار الإدارة لتطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تخفض من الأرباح ومن القيمة الدفترية لصافي الأصول من البداية وبمعزل تام عن الحياة الاقتصادية، لذلك يسمى بالتحفظ المسبق، والجدول التالي يوضح أمثلة عن التحفظ المحاسبي بنوعيه (هبة و فرج، 2019، الصفحات 62-63).

الجدول رقم (01): يوضح أمثلة عن التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط.

أنواع التحفظ المحاسبي	أمثلة شائعة
التحفظ المشروط	■ انخفاض قيمة الشهرة. ■ انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل. ■ يتم تسجيل المخزون بسعر التكلفة أو السوق، أيهما اقل. ■ عدم التماثل في طوارئ الربح/ الخسارة.
التحفظ غير المشروط	■ طرق الاستهلاك المعجل. ■ تكاليف البحث والتطوير. ■ صرف تكاليف الإعلان. ■ الجرد بطريقة lifo. ■ احتياطات متراكمة تزيد عن التكاليف المستقبلية المتوقعة.

Source: George W.Ruch and Gry Taylor (Journal of Accounting literature), Vol 34, University of Florida, USA, 2015, p 21.

يوضح الجدول أعلاه أمثلة عن أنواع التحفظ المحاسبي، فانخفاض قيمة الشهرة وانخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وتسجيل المخزون بسعر التكلفة أو السوق، أيهما أقل يعتبر تحفظ محاسبي مشروط، أما تكاليف البحث والتطوير والجرد بطريقة lifo وصرف تكاليف الإعلان... الخ، يعتبر تحفظ محاسبي غير مشروط.

5.3 علاقة حوكمة الشركات بالتحفظ المحاسبي:

تنبع أهمية العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي من أهمية دور كل منهما في التعاقدات التي تبرمها الشركة وذلك بالنظر إلى أن الشركات تتكون من سلسلة من القرارات والتعاقدات بمزاولة الشركة لأنشطتها، والتي يتم إبرامها لتخفيف حدة مشاكل الوكالة والمتعلقة بالفصل بين الملكية والرقابة داخل الشركة، ومن الممكن القول أن واحد من أهم الأمثلة على هذه العقود هو عقد بين حملة الأسهم والمجموعة التي تدير الشركة (إدارة الشركة) باعتبار أن مجموعة الإدارة هو الوكلاء عن الملاك وحملت الأسهم وقد تم توظيفهم للعمل على إدارة الشركة نيابة عن هؤلاء الملاك وفقا لنظرية الوكالة (عادل خليل و حسن محمد العزاني، 2017، صفحة 376).

4- الدراسة التطبيقية:

4.1 الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية:

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وتحقيق الأهداف المرجوة، كان لابد من وضع منهجية للدراسة التطبيقية.

1.1.4 عينة الدراسة:

قمنا بتوزيع 60 استمارة شملت محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين ورؤساء مجلس الإدارة، كذلك أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان المراجعة، بالإضافة إلى المدققين الداخليين والمساهمين، ببعض الشركات المسعرة في بورصة الجزائر. بلغ العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة 60 استمارة منها 50 استمارة مسترجعة أي بنسبة 83.3% من حجم العينة المختارة، في حين لم يتم استرجاع 10 استمارات أي بنسبة 16.6% منها 05 استمارات غير صالحة من مجموع الاستمارات الموزعة بنسبة 8.3%، وبذلك يكون عدد الاستمارات التي أجريت عليها الدراسة 45 استمارة.

2.1.4 هيكل الاستبيان:

تضمنت استمارة الاستبيان 29 عبارة بوبت في ثلاث محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: يتضمن 05 عبارات الغرض منها جمع البيانات ومعلومات تخص أفراد العينة المستجوبة.

المحور الثاني: يتضمن 19 عبارات حول آليات حوكمة الشركات، وتم تبويبها إلى أربع أبواب كما يلي:

البعد الأول: يتضمن 05 عبارات حول مجلس الإدارة.

البعد الثاني: يتضمن 05 عبارات حول لجان المراجعة.

البعد الثالث: يتضمن 04 عبارات عن التدقيق الداخلي.

البعد الرابع: يتضمن 05 عبارات حول التدقيق الخارجي.

المحور الثالث: يتضمن 5 عبارات حول التحفظ المحاسبي.

3.1.4 معالجة الاستبيان:

تم في هذه المرحلة فرز وتحليل إجابيات أفراد العينة باستخدام برنامج (Spss22)، الذي يتج جملة من الأساليب الإحصائية المساعدة، منها التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات والانحرافات المعيارية، معامل الفاكرونباخ لاختبار ثبات وصدق الاستبيان، ومعامل الارتباط بيرسون لتحديد صحة الفرضيات، ولتحديد درجة الموافقة المتعلقة بمحاور الدراسة المعبر عنها في أجزاء الاستمارة، تم الاعتماد على مقياس ليكارث الخماسي وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يمثل سلم ليكارث الخماسي لتحديد الإجابات.

الإجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الترميز	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	4.4-5	3.5-4.3	2.6-3.4	2.59-1.8	1.79-1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Spss22).

تم حساب الحدود الدنيا والقصوى للفئات عن طريق حساب المدى (1-5) / 5 يساوي 0.8 وهو يمثل الطول الفعلي لكل مجال موافقة.

2.4 صدق وثبات الاستبيان:

سوف يتم الاعتماد على معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، وكذلك معامل الصدق الذي يتم الحصول عليه من خلال حساب جذر معامل الثبات.

بعد تفريغ الإجابات المتحصل عليها في برنامج (spss22)، تم حساب معامل ألفا كرونباخ، وجاءت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (03): معاملات ثبات وصدق الدراسة.

محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الثاني: آليات حوكمة الشركات	19	0.764	0.874
البعد الأول: مجلس الإدارة	05	0.552	0.742
البعد الثاني: لجان المراجعة	05	0.540	0.734
البعد الثالث: التدقيق الداخلي	04	0.316	0.562
البعد الرابع: التدقيق الخارجي	05	0.728	0.853
المحور الثالث: التحفظ المحاسبي	05	0.570	0.754
الاستبيان ككل	24	0.758	0.870

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Spss22).

من خلال نتائج الجدول رقم (2)، تبين أن أداة الدراسة تتميز بالثبات والصدق، بحيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ 0.758، وهي قيمة تفوق القيمة المعيارية 0.6، كما بلغت قيمة معامل الصدق 0.870.

3.4 الخصائص الديمغرافية.

سوف يتم التطرق للخصائص الديمغرافية للعينة التي شاركت في الإجابة على الاستبيان من خلال نوع الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، الوظيفة.

الجدول رقم (04): الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

الخصائص الديمغرافية	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ليسانس	09
	ماستر	14
	ماجستير	13
	دكتوراه	09
	المجموع	45
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	24
	من 5 إلى 15 سنة	13
	أكثر من 15 سنة	08
	المجموع	45
الوظيفة	مدقق داخلي	11
	عضو مجلس الإدارة	07
	عضو لجان المراجعة	07
	مساهم بالشركة	07
	محافظ حسابات	06
	خبير محاسبي	04
	رئيس مجلس الإدارة	03
	المجموع	45
		100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Spss22).

- المؤهل العلمي: يتضح من خلال البيانات السابقة أن غالبية المستجوبين هم من حملة شهادة ليسانس بنسبة 31% وتليها حملة ماجستير بنسبة 29%، وفي الأخير حملة ماستر بنسبة 20% ودكتوراه بنسبة 9%.
- الخبرة المهنية: يتضح لنا من خلال البيانات السابقة أن غالبية المستجوبين تتمركز خبرتهم عند الفئة الأولى (أقل من 5 سنوات) بنسبة 53%، تليها الفئة الثانية (من 5 إلى 15 سنة) بنسبة 29%، وفي الأخير نجد الفئة الثالثة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 18%.
- الوظيفة: يتضح من خلال البيانات السابقة أن غالبية المستجوبين هم من فئة المدققين الداخليين بنسبة 24%، تليها فئة أعضاء مجلس الإدارة بنسبة 15%، ثم فئة لجان المراجعة بنسبة 15%، وأيضا فئة المساهمين بالشركة بنفس النسبة 15%، وبعدهم فئة محافظي الحسابات بنسبة 14%، وفئة الخبراء المحاسبين ب 9%، وأخيرا فئة رؤساء مجلس الإدارة بنسبة 8%.

4.4 تحليل اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة:

قام الباحثان بتحليل وصفي لكامل إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبيان المقدم لأفراد عينة الدراسة، من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة عن حدا.

1.4.4 تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على المحاور الخاص بآليات حوكمة الشركات. يتم ذلك من بتحليل كل عبارات الأبعاد الخاصة بهذا المحور كما يلي:

أولاً: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على بعد مجلس الإدارة
تم إعداد الجدول التالي لتحليل بعد مجلس الإدارة:

الجدول رقم (05): تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لبعد مجلس الإدارة.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	يوفر أعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والوسائل لتحقيق مصالح الشركة.	3.755	0.856	موافق
02	إعداد القوائم المالية وترشيح المديرين التنفيذيين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة تقع على مسؤولية مجلس الإدارة بالشركة.	3.857	1.066	موافق
03	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة بين مختلف فئات المساهمين.	4.266	0.833	موافق
04	عدد أعضاء مجلس الإدارة يعتبر عامل مهم في فعالية مجلس الإدارة.	3.577	1.055	موافق
05	مجلس الإدارة يشارك في تشكيل الإستراتيجية والأهداف والسياسات العامة للشركة.	3.822	0.687	موافق
	كل فقرات بعد مجلس الإدارة.	3.666	0.533	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Spss22).

من خلال الجدول رقم (05) نجد الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول البعد الأول لآليات حوكمة الشركات، هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي الكلي 3.817 وهي تقع في المجال الرابع (3.5-4.3) وبانحراف معياري يقدر ب 0.533، وهذه النتائج تعكس الأهمية الكبيرة لأعضاء مجلس الإدارة بحوكمة الشركات.

ثانياً: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على بعد لجان المراجعة: تم إعداد الجدول التالي لتحليل بعد لجان المراجعة بالشركات.

الجدول رقم (06): تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لبعد لجان المراجع

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
06	تتكون لجان المراجعة من أعضاء تنفيذيين وأعضاء غير تنفيذيين.	3.488	0.991	موافق
07	لجان المراجعة بالشركة هم أعضاء ذات خبرة عالية في المجال المالي والمحاسبي.	4.066	0.836	موافق
08	تزداد فعالية حوكمة الشركات بعدم ملكية أعضاء لجان المراجعة الأسهم بالشركة.	3.511	1.254	موافق
09	من مهام لجنة المراجعة العمل على التأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.	3.911	0.995	موافق
10	التأهيل العلمي والعملية لأعضاء لجان المراجعة دليل على فعالية حوكمة الشركات.	3.977	0.839	موافق
	كل فقرات بعد لجان المراجعة	3.791	0.590	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج (Spss-V22).

من خلال الجدول رقم (06) نجد الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول البعد الثاني لآليات حوكمة الشركات، هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي الكلي 3.791 وهي تقع في المجال الرابع (3.5-4.3) وبانحراف معياري يقدر ب 0.590، وهذه النتائج توضح بدقة أهمية لجان المراجعة بحوكمة الشركات.

ثالثاً: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على بعد التدقيق الداخلي:

تم إعداد الجدول التالي لتحليل بعد التدقيق الداخلي بالشركات:

الجدول رقم (07): تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لبعء التدقيق الداخلي.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
11	تتكون لجان المراجعة من أعضاء تنفيذيين وأعضاء غير تنفيذيين.	4.288	0.260	موافق
12	لجان المراجعة بالشركة هم أعضاء ذات خبرة عالية في المجال المالي والمحاسبي.	4.311	0.668	موافق تماما
13	تزداد فعالية حوكمة الشركات بعدم ملكية أعضاء لجان المراجعة الأسهم بالشركة.	3.888	1.070	موافق
14	من مهام لجنة المراجعة العمل على التأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.	3.600	1.095	موافق
	كل فقرات بعد التدقيق الداخلي.	4.022	0.510	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج (Spss-V22).

من خلال الجدول رقم (07) نجد الاتجاه العام لإجابات المبحثن حول البعد الثالث لآليات حوكمة الشركات، هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي الكلي 4.022 وهي تقع في المجال الرابع (3.5-4.3) وبانحراف معياري يقدر ب 0.510، وهذه النتائج توضح بدقة أهمية التدقيق الداخلي بحوكمة الشركات. رابعا: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على بعد التدقيق الخارجي: تم إعداد الجدول التالي لتحليل بعد التدقيق الخارجي بالشركات.

الجدول رقم (08): تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لبعء التدقيق الخارجي.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
15	من بين الأهداف الرئيسية للمدقق الخارجي هو اكتشاف الغش والأخطاء بالقوائم المالية للشركة.	4.311	0.874	موافق
16	كفاءة المدقق الخارجي دليل على فعالية مبادئ حوكمة الشركات.	3.775	1.208	موافق تماما
17	الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للشركة من طرف المدقق الخارجي يساهمان في إرساء مبادئ حوكمة الشركات.	3.777	1.428	موافق
18	التدقيق الخارجي تمنع حدوث أزمات مالية للشركة.	3.555	1.253	موافق
19	لا يمكن حدوث تعارض بين مصالح المدقق الخارجي ومصلحة الشركة.	3.200	1.272	محايد
	كل فقرات بعد التدقيق الخارجي	3.720	0.844	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج (Spss-V22).

من خلال الجدول رقم (08) نجد الاتجاه العام لإجابات المبحثن حول البعد الرابع لآليات حوكمة الشركات، هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي الكلي 3.720 وهي تقع في المجال الرابع (3.5-4.3) وبانحراف معياري يقدر ب 0.844، وهذه النتائج توضح بدقة أهمية التدقيق الخارجي بحوكمة الشركات.

2.4.4 تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الخاص بالتحفظ المحاسبي:

الجدول التالي يبين تحليل المحور الخاص بممارسة التحفظ المحاسبي كما يلي:

الجدول رقم (09): تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور التحفظ المحاسبي.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
20	تقوم حوكمة الشركات بزيادة الطلب على تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة.	3.466	1.078	موافق
21	كلما كانت الشركات متحفظة أكثر كلما ساهم ذلك في استمراريته وزيادة روح التنافسية.	3.355	1.090	محايد
22	تلجأ الشركات إلى ممارسة التحفظ المحاسبي من أجل تخفيض التكاليف التي تتعرض لها.	3.400	0.986	محايد

23	يختلف التحفظ المحاسبي بين الشركات تبعاً لطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه (صناعي، تجاري، خدماتي... الخ)	3.622	0.911	موافق
24	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة بالشركة يساهم في زيادة مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي.	3.600	0.962	موافق
	كل فقرات بعد التحفظ المحاسبي	3.488	0.611	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج (Spss-V22).

من خلال الجدول رقم (09) نجد الاتجاه العام لإجابات المبحّثين حول محور التحفظ المحاسبي، هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي الكلي 3.488 وهي تقع في المجال الرابع (3.5-4.3) وبانحراف معياري يقدر ب 0.611، وهذه النتائج توضح بأهمية بالغه لممارسة التحفظ المحاسبي من طرف الشركات المدرجة في البورصة بالجزائر.

5.4 تحليل واختبار الفروض:

من خلال هذا العنصر سوف نقوم باختبار فروض الدراسة الموضوعية والإجابة على الإشكالية المطروحة.

1.4.5 اختبار طبيعة التوزيع لمتغيرات الدراسة: الجدول التالي يبين اختبار طبيعة التوزيع لمتغيرات الدراسة بواسطة اختبار Kolmogorov-Smirnov.

الجدول رقم (10): اختبار طبيعة التوزيع بواسطة Kolmogorov-Smirnov.

Sig	محاور الدراسة
0.08	المحور الثاني: آليات حوكمة الشركات (المستقل).
0.15	المحور الثالث: التحفظ المحاسبي (التابع).

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج (Spss-V22).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Sig أكبر تماماً من 0.05 وهذا يدل على أن محاور الدراسة والاستبيان ككل يتبع التوزيع الطبيعي.

2.4.5 اختبار فروض الدراسة:

بعد تأكيد نتائج اختبار التوزيع، تبين أن محاور الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وعليه فإن الاختبارات التي سوف تطبق لاختبار فرضيات الدراسة هي الاختبارات المعلمية.

الجدول رقم (11): اختبار فروض الدراسة.

الدلالة الإحصائية Sig	معامل الارتباط Pearson	فرضيات الدراسة
0.01	0.449	الفرضية الفرعية الأولى
0.07	-0.91	الفرضية الفرعية الثانية
0.06	-0.141	الفرضية الفرعية الثالثة
0.127	0.231	الفرضية الفرعية الرابعة
0.01	0.490	الفرضية الرئيسية

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج (Spss-V22).

الفرضية الفرعية الأولى: نلاحظ من الجدول أن الدلالة الإحصائية Sig أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نقول إن هناك ارتباط دال إحصائي بين مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي، ومن خلال قيمة الارتباط التي تقدر ب (0.499) نقول بأن هناك ارتباط طردي متوسط بين مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي، ومنه نقبل الفرضية البديلة (H1) ونرفض الفرضية الصفرية (H0)؛

الفرضية الفرعية الثانية: نلاحظ من الجدول أن الدلالة الإحصائية Sig أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نقول إن هناك ارتباط غير دال إحصائي بين لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي، ومن خلال قيمة الارتباط التي تقدر ب (-0.091) نقول بأن هناك ارتباط عكسي ضعيف بين لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي، ومنه نقبل الفرضية الصفرية (H0) ونرفض الفرضية

البديلة (H1)؛

الفرضية الفرعية الثالثة: نلاحظ من الجدول أن الدلالة الإحصائية Sig أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نقول إن هناك ارتباط غير دال إحصائياً بين التدقيق الداخلي والتحفظ المحاسبي، ومن خلال قيمة الارتباط التي تقدر ب(-0.141) نقول بأن هناك ارتباط عكسي ضعيف بين التدقيق الداخلي والتحفظ المحاسبي، ومنه نقبل الفرضية الصفرية (H0) ونرفض الفرضية البديلة (H1)؛

الفرضية الفرعية الرابعة: نلاحظ من الجدول أن الدلالة الإحصائية Sig أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نقول إن هناك ارتباط غير دال إحصائياً بين التدقيق الخارجي والتحفظ المحاسبي، ومن خلال قيمة الارتباط التي تقدر ب(0.231) نقول بأن هناك ارتباط طردي ضعيف بين التدقيق الخارجي والتحفظ المحاسبي، ومنه نقبل الفرضية الصفرية (H0) ونرفض الفرضية البديلة (H1)؛

الفرضية الرئيسية: نلاحظ من الجدول أن الدلالة الإحصائية Sig أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نقول إن هناك ارتباط دال إحصائياً بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي، ومن خلال قيمة الارتباط التي تقدر ب(0.490) نقول بأن هناك ارتباط طردي متوسط بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي، ومنه نقبل الفرضية البديلة (H1) ونرفض الفرضية الصفرية (H0).

5. الخلاصة:

من خلال دراستنا لموضوع حوكمة الشركات والدور الذي تلعبه آليات الحوكمة بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر في ممارسة التحفظ المحاسبي بهذه الشركات، توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات، تتمثل فيما يلي:

1.5 النتائج:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي، ومنه قبلنا الفرضية البديلة (H1) ونرفض الفرضية الصفرية (H0)، أي أن مجلس الإدارة يساهم في ممارسة التحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي، وبهذا نرفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل الفرضية الصفرية (H0)، أي أن لجان المراجعة لا يساهم في ممارسة التحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التدقيق الداخلي والتحفظ المحاسبي، وبهذا نرفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل الفرضية الصفرية (H0)، أي أن التدقيق الداخلي لا يساهم في ممارسة التحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التدقيق الخارجي والتحفظ المحاسبي، وبهذا نرفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل الفرضية الصفرية (H0)، أي أن التدقيق الخارجي لا يساهم في ممارسة التحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي، ومنه قبلنا الفرضية البديلة (H1) ونرفض الفرضية الصفرية (H0)، أي أن آليات حوكمة الشركات تساهم في ممارسة التحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر؛
- يتضح من خلال النتائج أن الشركات المسعرة في البورصة بالجزائر، تمارس التحفظ المحاسبي بواسطة آلية مجلس الإدارة فقط.

2.5 التوصيات:

انطلاقاً من الجانب النظري للبحث والنتائج التطبيقية المتوصل إليها نوصي بضرورة:

- يجب ممارسة التحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر بصفة إجبارية، من طرف المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين ولجان المراجعة، من خلال رقابة دقيقة من طرف مجلس الإدارة كونه هو المسئول الأساسي عن آليات حوكمة الشركات؛
- يجب تطبيق ممارسة التحفظ المحاسبي بالشركات المسعرة في البورصة بالجزائر، من أجل تخفيض التكاليف التي تتعرض لها الشركات وبالتالي استمرارية نشاط هذه الشركات؛
- منح الاستقلالية التامة للمدققين الداخليين والخارجيين في استعمال الأساليب المحاسبية المتحفظة التي يرونها مناسبة للشركات المسعرة في البورصة بالجزائر.

6. الإحالات والمراجع:

1. IFC. (2004). The Russia corporate governance manual. USA : AlpinaBusiness Book .
2. Mohamed yunos et al, R. (2014). The influence of internal governance mechanisms on accounting conservatism. Social and Behavioral sciences, Vol 04.
3. Nguyen Tri . (2015). Accounting conservatism and banking expertise of boards of directors.
4. إبراهيم السعيد مبروك. (2019). الحوكمة وعدم تماثل المعلومات المحاسبية (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة: مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية.
5. أبو النصر مدحت محمد. (2015). الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة: دار الكتب المصرية.
6. إيمان محمد عبيد. (2017). أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير). كلية الدراسات العليا، الأردن: جامعة الزرقاء.
7. بشرى نجم عبد الله المشهداني، وأنمار محسن حميد. (2014). قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. (قسم المحاسبة، المحرر) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 78.
8. حسين كاظم عوجه. (2016). التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة. (كلية الإدارة والاقتصاد، المحرر) مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 01.
9. خليفة عابي، وفاتح سردوك. (2017). دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المراجعة الخارجية-دراسة تحليلية لعينة من المراجعين الخارجيين والمستفيدين من خدماتهم في ظل حوكمة الشركات بالجزائر. مجلة رؤى اقتصادية، العدد 1
10. عادل هبة، ومحمد فرج. (2019). تأثير جودة التحفظ المحاسبي على مخاطر انهيار سعر السهم وانعكاسه على القيمة السوقية للمنشأة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية-دراسة تطبيقية-(رسالة ماجستير: محاسبة). القاهرة، جامعة عين الشمس، مصر: كلية التجارة.
11. عبد الرحمن عادل خليل، ومحمد قاسم حسن محمد العزاني. (2017). التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح-دراسة ميدانية-. مجلة الدراسات العليا، العدد 26.
12. عبد العظيم بن محسن الحمدي. (2020). حوكمة الشركات. صنعاء: دار الكتب الوطنية بصنعاء.

7. قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01): استبيان الدراسة.

المحور الأول: البيانات العامة.

الرجاء وضع علامة (X) أمام الخيار المناسب.

1- المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

2- الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

3- الوظيفة:

مدقق داخلي ☐ عضو مجلس الإدارة ☐ عضو لجان ☐ خبير ☐

مساهم بالشركة ☐ محاسب ☐ محاسب ☐

المحور الثاني: دور آليات حوكمة الشركات بالشركات محل الدراسة:

الرجاء وضع علامة (X) أمام الخيار المناسب.

الرقم	فقرات الاستبيان	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
آلية مجلس الإدارة						
01	يوفر أعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والوسائل لتحقيق مصالح الشركة.					
02	إعداد القوائم المالية وترشيح المديرين التنفيذيين ومكافئات أعضاء مجلس الإدارة تقع على مسؤولية مجلس الإدارة بالشركة.					
03	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة بين مختلف فئات المساهمين.					
04	عدد أعضاء مجلس الإدارة يعتبر عامل مهم في فعالية مجلس الإدارة.					
05	مجلس الإدارة يشارك في تشكيل الإستراتيجية والأهداف والسياسات العامة للشركة.					
آلية لجان المراجعة						
06	تتكون لجان المراجعة من أعضاء تنفيذيين وأعضاء غير تنفيذيين.					
07	لجان المراجعة بالشركة هم أعضاء ذات خبرة عالية في المجال المالي والمحاسبي.					
08	تزداد فعالية حوكمة الشركات بعدم ملكية أعضاء لجان المراجعة الأسهم بالشركة.					
09	من مهام لجنة المراجعة العمل على التأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.					
10	التأهيل العلمي والعملية لأعضاء لجان المراجعة دليل على فعالية حوكمة الشركات.					
آلية التدقيق الداخلي						
11	تتكون لجان المراجعة من أعضاء تنفيذيين وأعضاء غير تنفيذيين.					

12	لجان المراجعة بالشركة هم أعضاء ذات خبرة عالية في المجال المالي والمحاسبي.				
13	تزداد فعالية حوكمة الشركات بعدم ملكية أعضاء لجان المراجعة الأسهم بالشركة.				
14	من مهام لجنة المراجعة العمل على التأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.				
آلية التدقيق الخارجي					
15	من بين الأهداف الرئيسية للمدقق الخارجي هو اكتشاف الغش والأخطاء بالقوائم المالية للشركة.				
16	كفاءة المدقق الخارجي دليل على فعالية مبادئ حوكمة الشركات.				
17	الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للشركة من طرف المدقق الخارجي يساهمان في إرساء مبادئ حوكمة الشركات.				
18	التدقيق الخارجي تمنع حدوث أزمات مالية للشركة.				
19	لا يمكن حدوث تعارض بين مصالح المدقق الخارجي ومصالح الشركة.				

المحور الثالث: التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة:

20	تقوم حوكمة الشركات بزيادة الطلب على تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة.				
21	كلما كانت الشركات متحفظة أكثر كلما ساهم ذلك في إستمراريتها وزيادة روح التنافسية.				
22	تلجأ الشركات إلى ممارسة التحفظ المحاسبي من أجل تخفيض التكاليف التي تتعرض لها.				
23	يختلف التحفظ المحاسبي بين الشركات تبعا لطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه (صناعي، تجاري، خدماتي... الخ)				
24	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة بالشركة يساهم في زيادة مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي.				

شكرا على تعاونكم.